

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/EDGD/2011/IG.1/5(Part I)  
13 May 2011  
ORIGINAL: ARABIC

الجامعة العربية  
الاقتصادي والاجتماعي



### اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)

لجنة النقل  
الدورة الثانية عشرة  
٢٠١١، ١٧-١٩ أيار/مايو

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

### التقدم المحرز في تنفيذ مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي

مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي

#### موجز

اعتمدت البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي خلال الدورة الثالثة والعشرين للجنة، التي عقدت في دمشق في الفترة من ٩ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥. ودخلت مذكرة التفاهم حيز التنفيذ في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقد أوصت لجنة النقل المنعقدة في دورتها العاشرة (بيروت، ٣١ آذار/مارس - ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩) الإسكوا إعداد مشروع خطة عمل لتنفيذ المادة الخامسة من مذكرة التفاهم المتعلقة بالنقل الساحلي بين موانئ الأطراف الداخلة في المذكرة، وعرضها على المجتمعين أثناء انعقاد الدورة الثانية عشرة لمناقشتها واعتمادها تمهيداً لتنفيذها.

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٣-١	مقدمة.....
٣	٧-٤	أولاً- استعراض مشروع خطة العمل .....
٣	٥	ألف- تقييم عام للوضع الراهن في مجال النقل الساحلي في منطقة الإسكوا....
٤	٦	باء- تحسين وتطوير النقل الساحلي في البلدان الأطراف في مذكرة التفاهم...
٤	٧	جيم- تعديل حركة النقل الساحلي بين بلدان منطقة الإسكوا .....
٥	٩-٨	ثانياً- البرنامج الزمني لتنفيذ مشروع خطة العمل .....

## مقدمة

١- في إطار تطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي، وقعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اتفاقيات ومذكرات تفاهم حول شبكات الطرق والسكك الحديدية الدولية والربط البحري الدولي في المنطقة تهدف إلى تطوير هذه الشبكات بغية تعزيز الربط بين بلدان المنطقة تحقيقاً للتكامل الإقليمي فيما بينها. ومع دخول تلك الاتفاقيات ومذكرات التفاهم حيز التنفيذ، كان لا بد من وضع خطط العمل اللازمة لتنفيذها أو حتى تنفيذ المواد ذات الأولوية فيها. فأعدت الإسكوا مشروع خطة عمل لتنفيذ المادة الخامسة من مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي المتعلقة بالنقل الساحلي بين موانئ الأطراف الداخلة في المذكرة.

٢- وكانت مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي قد اعتمدت خلال الدورة الثالثة والعشرين للإسكوا، التي عُقدت في دمشق في الفترة من ٩ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥، ودخلت حيز التنفيذ في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقد صادقت عليها حتى تاريخ إعداد هذه الورقة عشرة بلدان أعضاء هي: المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وجمهورية السودان وجمهورية العراق وسلطنة عمان وفلسطين وجمهورية لبنان والمملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية. وعلى البلدان الأطراف أن تضطلع، وبالتنسيق مع الإسكوا، بوضع الخطط اللازمة لتنفيذ مذكرة التفاهم.

٣- وقد أعدت الإسكوا مشروع خطة العمل لتنفيذ المادة الخامسة من مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري المتعلقة بالنقل الساحلي بناءً على التوصية الصادرة عن لجنة النقل المنعقدة في دورتها العاشرة (بيروت، ٣١ آذار/مارس - ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩). ويتضمن مشروع خطة العمل الخطوات العامة التي تساعد البلدان على تنفيذ هذه المادة من مذكرة التفاهم، على أن يضع كل بلد من البلدان الأطراف الخطط التفصيلية والتنفيذية التي تتناسب وظروفه.

### أولاً- استعراض مشروع خطة العمل

٤- تبين القائمة التالية الخطوات التي يتطلبها تنفيذ المادة الخامسة من مذكرة التفاهم على النحو المطلوب، وقد صنفت هذه الخطوات ضمن ثلاثة بنود رئيسية هي:

#### الف- تقييم عام للوضع الراهن في مجال النقل الساحلي في منطقة الإسكوا

٥- تتولى الإسكوا بالتعاون مع البلدان الأعضاء فيها إعداد دراسات تقييمية عن الوضع الراهن في مجال النقل الساحلي في المنطقة. وتتناول هذه الدراسات المجالات التالية:

- (أ) القوانين المتعلقة بالنقل الساحلي؛
- (ب) الخدمات؛
- (ج) شركات النقل العاملة في مجال النقل الساحلي؛
- (د) دور القطاع العام؛
- (ه) التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال النقل الساحلي؛

- (و) البنى التحتية (من مرافئ، وسفن وأساطيل)؛
- (ز) إجراءات عبور الأشخاص والبضائع؛
- (ح) حركة النقل الساحلي.

#### **باء- تحسين وتطوير النقل الساحلي في البلدان الأطراف في مذكرة التفاهم**

٦- بعد الانتهاء من إعداد تقييم عام يشمل جميع الجوانب المتعلقة بالنقل الساحلي، لا سيما مواطن الضعف والنجاح في كل منها، لا بد من إعداد برامج وخطط لتطويرها بشكل متدرج ومتكملاً وذلك بالتنسيق والتعاون الفني بين بلدان المنطقة والإسكوا. وتشمل هذه الخطط الجوانب التالية:

- (أ) تطوير القوانين المعمول بها في مجال النقل الساحلي؛
- (ب) تحسين الخدمات وأدبيات التشغيل؛
- (ج) تحديث آليات تشكيل شركات النقل الساحلي وأطر عمل النقابات والاتحادات المعنية بالنقل الساحلي؛
- (د) تطوير دور القطاع العام في مجال النقل الساحلي؛
- (هـ) تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال النقل الساحلي؛
- (و) إنشاء البنى التحتية اللازمة للنقل الساحلي وتحديثها؛
- (ز) تطوير الأساطيل العاملة في مجال النقل الساحلي؛
- (ح) تبسيط إجراءات عبور الموانئ والجمارك للبضائع والأشخاص وتسييلها.

#### **جيم- تفعيل حركة النقل الساحلي بين بلدان منطقة الإسكوا**

٧- هذه المرحلة هي الأخيرة ضمن مشروع خطة العمل وهي تتعلق بالتطبيق الفعلي للخطط المذكورة في المرحلة الثانية من خطة العمل الهدافة إلى تفعيل حركة النقل الساحلي بين بلدان منطقة الإسكوا، وذلك عبر تنفيذ الإجراءات التالية: (١) مواعنة القوانين الوطنية؛ (٢) مواعنة إجراءات التشغيل؛ (٣) مواعنة إجراءات الجمارك والموانئ؛ (٤) تبسيط إجراءات النقل والعبور بين بلدان المنطقة. وبتنفيذ هذه الإجراءات، يمكن تحقيق بنود المادة الخامسة من مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري ونصها كالتالي:

- (أ) تشجيع حركة النقل الساحلي بين الموانئ والمرافئ، وتقديم التسهيلات والدعم لشركات النقل الساحلي الوطنية؛
- (ب) إتاحة خدمات النقل الساحلي، وتطويره وتجهيزه بالإمكانات والتسهيلات المناسبة؛
- (ج) تسهيل استقبال سفن ومراكب النقل الساحلي وتقديم الخدمات والتسهيلات المناسبة لها في الموانئ والمرافئ؛
- (د) تبسيط وتسهيل إجراءات الموانئ والجمارك وسائل الإجراءات لسفن وبضائع النقل الساحلي في الموانئ والمرافئ".

## ثانياً - البرنامج الزمني لتنفيذ مشروع خطة العمل

-٨- يتطلب إطلاق العمل ببنود مشروع خطة العمل وضع برنامج زمني لتنفيذ مراحل الخطة الثلاث. وفيما يلي المواعيد المقترنة لانتهاء من كل مرحلة:

(ا) تقييم عام للوضع الراهن في مجال النقل الساحلي في منطقة الإسکوا كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

(ب) تحسين وتطوير النقل الساحلي في البلدان الأطراف في مذكرة التفاهم كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

(ج) تفعيل حركة النقل الساحلي بين بلدان منطقة الإسکوا كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

-٩- ويتولى كل بلد من البلدان الأطراف في المذكرة، فور اعتماد مشروع خطة العمل هذه، مراسلة الأمانة التنفيذية للإسکوا في موعد أقصاه ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١ بخصوص إجراءات التنسيق والتعاون تمهدًا للبدء بإعداد دراسات التقييم المفصلة في المرحلة الأولى ومن ثم تتنفيذ خطة العمل موضوع هذه الوثيقة.

-----